الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضمين والاستبعاد
مقاربة سوسيولوجية بمدن الغرب الجزائري

Algerian youth after the 2011 Revolutions between Inclusion and Exclusion Sociological Approach in the Cities of the West of Algeria

Dr. El Hadi BOUOUCHMA
University Center Tamanrasset -Algeria-

د. بووشمة الهادي
المركز الجامعي بتامنغست- الجزائر
elhadibououchma@gmail.com

ملخص

قاربنا في بحثتنا هذا موضوع الشباب بالجزائر بعد 2011 من حيث وضعه بين التضمين والاستبعاد الاجتماعي والهجرة، في إشكاليته تمحورت أساسا حول علاقة السياسات العمومية من خلال عنصر التنمية بالبلاد بوضعية الشباب من حيث تضمينهم وادماجهم أو استبعادهم وإقصائهم ومن ثم تهميشهم، واتجاههم بالخصوص نحو الهجرة الخارجية.

خلصت هذه الدراسة في أهم نتائجها الأمبريقية إلى التأكيد على العلاقة المباشرة بين فشل السياسات العامة (برامج التنمية) ووضعية العديد من الشباب، الذي يعيش الاستبعاد والتهميش رغم حركة الاحتجاجات التي كان يقودها هؤلاء بداية 2011 بالجزائر، والتي كانت لهم فيها انتظارات وآمال عديدة لم تتحقق ومعها لم ينفرج وضع كثير منهم، فرغم عديد التجارب والبرامج التي توالت بالأساس بعد فترات الأزمات بالجزائر، إلا أنه وبسبب سياسة المطافئ والارتجالية والعشوائية في تخطيط وتفعيل هذه البرامج، والتي كان هدفها واحد هو إخماد الحركات الاحتجاجية وشراء السلم الاجتماعي ولو على حساب كل شيء، هذا الوضع زاد من تأزيم وغموض حال ومستقبل الكثير من هؤلاء الشباب.

هذا الواقع كانت له بدوره العديد من المخلفات والارتدادات كان أهمها أن الجزائر أصبحت مجالا طاردا لطاقاتها الشبابية ودافعة لها سواء للهجرة أو ممارسة مختلف مظاهر الانحراف، وحتى الاتجاه إلى التطرف، فأحلام العديد من هؤلاء تعطلت ومعها مشروعهم المستقبلي في ظل استبعاد واقصاء اجتماعي ومظاهر اللامساواة الممارسة عليهم، والتي يكابدها الكثير، وبالمقابل لم يتجل لهم بعد أي أمل أو أفق.

الكلمات الدالة :الشباب، الجزائر، الربيع العربي 2011، التضمين الاجتماعي، الاستبعاد الاجتماعي، التنمية، الهجرة.

Abstract

Our research deals with young people in Algeria after 2011, in terms of inclusion, social exclusion and migration. Our problematic focuses mainly on the relationship of public policies through the development the Algerian country has made for young people.

The essential empirical findings of this study is to emphasize the direct relationship between public policy failure (development programs) and the status of many young people, who live exclusion and marginalization despite the protest movement that was fueled by these people in the beginning of 2011. These protests aimed to realize their expectations and hopes, which was not realized. Despite numerous tests and programs made by Algeria, these later failed because they were made in an improvisational and random way. In fact, these policies aimed just to put down the protest movements and buying social peace, but the situation has increased the confusion of these young people's future.

This reality has in turn a lot of disadvantages and bad consequences. The most important one is that Algeria persecuted its youth and did not profit from their potentials. It obliged them to emigrate or lead them to deviation and even to go to extremism. The dreams of many of these people were disrupted and their future project was broken.

Keywords: *Youth, Algeria, Arab Spring 2011, Social Inclusion, Social Exclusion, Development, Migration.*

مقدمة

إذا أردت معرفة أحوال أي مجتمع في مرآة المستقبل فعليك مقاربة وضع شبابه في الراهن، يمكن لهذه المقولة السوسيولوجية أن تختصر لنا الزمن والرؤى والجهود في متابعة أحوال المجتمعات، وفي نفس الوقت هي مشحونة بالمعاني والدلالات، التي يمكنها أن تبرز أهمية الشباب كمعول ومحرك للتغيير والتدبير والتطوير والابداع، مثلما هي الفئة الغالبة والنشيطة والمتمردة والمهمشة. ففي الجزائر، لا تزال السياسات العامة تبحث منذ استقلال الدولة الوطنية سنة 1962 عن الحل الأنجع لدمج الشباب وتضمينه في عملية التنمية وتسليمه مشعل البناء، غير أن مظاهر الفساد الإداري والبيروقراطية والتسيب وسوء التسيير تظل بدورها أهم العوائق التي تؤزم وضع مختلف فئات الاجتماعية ومنها الشباب بالأساس باعتباره الفئة الغالبة وذات المطالب والحقوق المتعددة، مثل: العمل والسكن والصحة والمشاركة السياسية والاجتماعية والرياضية والثقافية... وغيرها. إذ جعل هذا الوضع المتأزم من الشباب فئة ناقمة وساخطة على ظروف حياتها باعتبار أن العديد من آمالها لم تتحقق، فرغم التجارب والبرامج التي توالت منذ الاستقلال وخصت في بعض جوانبها عنصر «الشباب»، غير أنها لم تفض لتلبية طموحات الشباب ومطالبه، إلا في جانب منها، وبالمقابل استفادت فئات بعينها وزادت ثراء على حساب حقوق هؤلاء.

تزايدت وتيرة هذا التأزم مع الاستبعاد الإرادي واللاإرادي لكثير من الشباب الجزائري من المشهد المتعلق بالأساس بصنع القرار وشؤون التدبير السياسي، ولو أننا نسجل إنخراط لآلاف الشباب على مستوى العمل الجمعوي بطابعه المدني والسياسي، إلا أن نسبة هامة من هؤلاء تعيش على الهامش، ما جعلها تقطع صلتها بكل ما يحيل ويرمز للنظام والسلطة، وبالأخص بعد تزايد مؤشرات الفساد والمحسوبية، وهو ما كوّن لديها قناعات حول عدم الثقة في أغلب البرامج والسياسات الصادرة عن السلطة، وبالمقال منح هذا الوضع الدافع للطاقات الشبابية للهجرة أو ممارسة مختلف مظاهر الانحراف والجريمة.

إذن، رغم أن هؤلاء الشباب هم الفئة الغالبة والنشيطة، إلا أن سياسة الدولة في الجزائر لم تصل بعد لتحقيق التضمين والإدماج الأمثل لهم، رغم كل المقاربات التي تبنتها في الميدان منذ الاستقلال ليومنا هذا، ورغم بعض النجاحات في مجال التوظيف والسكن والتعليم والتكوين والصحة، إلا أنه وبسبب الفساد واللاعدل والمحسوبية المتفشية في أركان ومؤسسات الدولة، يستمر نسق الاستبعاد الاجتماعي والتهميش والاقصاء والحرمان، وتستمر المظاهر السالفة في توفير ما يغذيه ويديمه.

في الأخير كل هذا سنحاول دراسته بالجزائر، من خلال نموذج لعينة من شباب في مدينتي «تلمسان وسيدي بلعباس بالغرب الجزائري»، مع تركيز ومقاربة لواقع حال هؤلاء الشباب بعد أحداث الربيع العربي 2011، ولدور وسياسات الدولة في عمليات استيعاب الشباب وتضمينهم أو استبعادهم اجتماعيا.

بالنسبة للسياق الزمني للبحث فإنه سيخص الفترة التي تلت أحداث الربيع العربي، باعتبار أن أحداثه لم تستثن الجزائر، مما دفع بالسلطة وبشكل استباقي حينذاك لاحتواء احتجاجات الشباب الغاضب عبر إرضاء بعض مطالبه المؤجلة، حيث ضخت لأجل ذلك أموال ضخمة، وتم بعث العديد من المشاريع المستعجلة لشراء السلم الاجتماعي لهؤلاء، وهو ما انجر عنه

توقف الاحتجاجات مع تسجيل انبعاثها من فترة لأخرى، غير أن معظمها كان ويبقى عبارة عن مطالب اجتماعية واقتصادية، تخص الشغل والسكن وبعض الحقوق الأخرى.

I- قضايا البحث واشكاليته

بالنسبة للقضية المركزية في هذا البحث، فستتركز حول أوضاع الشباب من خلال مظاهر التضمين والاستيعاب في مقابل الاستبعاد الاجتماعي التي يعيشونها وتخص الحقوق والفرص الممكنة لهم وبالأساس جانب المشاركة السياسية والاجتماعية، مع تركيز البحث في سياق يمتد كما سبق الذكر لفترة ما بعد 2011، أما بخصوص إشكالية البحث العامة فتنصبّ أساساً حول «العلاقة بين السياسة العامة والتنمية والاصلاح وأدورها في التضمين والاستبعاد الاجتماعيين للشباب بالجزائر».

II- فرضيات البحث

مبدئيا تتحدد فرضيات هذا البحث كما يلي:

1- لم تستطيع السياسة العامة (التنمية أساساً) بالجزائر توفير وتحقيق فرص التضمين والاندماج لفئة الشباب، وبالمقابل تمارس دورا استبعاديا لهذه الفئة وبكيفيات مختلفة، ما أدى لانتشار مظاهر الفقر الحضري، البطالة، أزمة السكن، النقل، عدم المشاركة وغيرها.

2- للسياسة العامة دور في عمليات التضمين وهي مسؤولة عن الاستبعاد الاجتماعي اللاإرادي، بينما ليس لها دور أو مسؤولية عن أنماط وأشكال الاستبعاد في حالته الإرادية، حينما يتخذ ذلك بعضه الشباب وبشكل إرادي موقف العزوف عن المشاركة الاجتماعية أو السياسية أو غيرها.

III- منهجية البحث وأدواته وتقنياته

منهجيا سنعتمد في البحث على مقاربة سوسيولوجية ذات منحى تفسيري وفهمي للسياسة العامة من خلال عنصر التنمية بالجزائر ودورها في التضمين والادماج أو الاستبعاد الاجتماعي لفئة الشباب، مع الاعتماد في الشق التحليلي على المنهج المقارن للمقارنة بين بعض المتغيرات والتقارير والاحصائيات، أما بالنسبة للتقنيات والأدوات التي سنستخدمها فإنها فستتوزع بين الملاحظة المباشرة، والاستمارة (الاستبيان)، كما سنستعين أيضا ببعض التقارير الاحصائية، وبعض الخرائط والمستحضرات الفوتوغرافية والصور، التي تخص المدينتين مجال البحث.

V- مجتمع البحث والعينة المختارة

إن مجتمع البحث الذي سنختار منه هذه العينة من مجموع الشباب بالأحياء التي اخترناها سواء بتلمسان أو بسيدي بلعباس، والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و41 سنة، وباعتبار أن هذا المجتمع غير معلوم في عدده، فإن ذلك اقتضى منا استخدام الطرق والأساليب العلمية الإحصائية لاستخراج العينة وتحديد نوعها، ولتحقيق ذلك استخدمنا معادلة روبيرت ماسون وانتهينا لعينة قصدية-عمدية شملت تنويعا في المتغيرات المتعلقة بالجنس ومكان الإقامة والعمر والمستوى التعليمي والنشاط والوضعية الاجتماعية، وتوزعت بشكل متساوي في حجم وصل إلى حدود 150 شاب بمدينة تلمسان و150 مبحوث آخر بمدينة سيدي بلعباس، وهذا الحجم بدوره تم توزيعه بتساوي بين الجنسين وصل في مجموعه العام إلى 300 شاب.

VI- المفاتيح المفاهيمية في البحث

للتوضيح سنُؤصل نظريا لثلاثة مفاهيم مفتاحية في هذه الدراسة، ستتابع كما يلي:

1- الشباب

يعتبر الشباب من المفاهيم التي واجهتها مشاكل الأجْرَأة العلمية، ورغم أن هناك نوع من الاجماع بين المختصين الاجتماعيين في حصر مرحلة الشباب بين سني 15 و25 سنة، غير أن هناك آراء ومواقف وعلوم أخرى مناقضة في تحديداتها للشباب، سواء في ربط ذلك بالسن، أو الفئة ومرحلة الشباب كمرحلة حرجة وحساسة ذات أهمية قصوى في حياة الفرد والمجتمع معا، يستلزم مرافقتها والعناية بها لتجاوز مرحلتها بسلام (حدية، 1996).

كل هذا يزيد من صعوبة التحديد الدقيق لمفهوم الشباب، واختصارا فإن التعريف السوسيولوجي للشباب حسب (غريب، 1996) هو «فترة من حياة تمتد بين الطفولة والكهولة، غير أن هذا يختلف بدوره من نمط اجتماعي إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، حيث إن هذا المفهوم لم يصبح حدثا اجتماعيا متداولا إلا في السنين الأخيرة، عندما أصبحت هذه الفئة ملتصقة بمختلف الأزمات والتغيرات الاجتماعية»، التي حدثت خصوصا بعد فترة السبعينيات مع الحركات الاحتجاجية والثورات.

مقارنة هذا الطرح بمفهوم الشباب في العالم الثالث يزيد الأمر صعوبة، حيث يُسجّل خلط كبير على مستوى العمر أو الفئات، وبين المختصين(غريب، 1996) من الديموغرافيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد، كما يجتهد كل متخصص من هذه العلوم في تحديد مفهوم للشباب في إطار مفهومه الخاص لهذه الفئة وبقية الفئات الأخرى، كل هذا عقّد إمكانية أجرأة دقيقة لمفهوم الشباب، وبالمقابل أصبح تحديده مختلفا تبعا لاختلاف الباحثين وتخصصاتهم، ومن مجتمع إلى آخر، وكذا في المجتمع الواحد من وقت إلى آخر(حدية، 1996).

هذا التعقّد جعل من هذا المفهوم زئبقي وغير مقدور على أجرأته علميا في ظل تعدد الأسس والعناصر والمتغيرات، التي يُحدّد من خلالها، ومعه يظل هذا التباين بين الطروحات ناتجا «عن كون المرحلة التي تدل عليها وتعبر عنها مرحلة غير واضحة ولا مستقرة ولا يوجد اتفاق بصددها»(حدية، 1996).

يبقى أن ما يهمنا في كل هذا هو مقاربة الشباب باعتبارهم فئة مهمة وغالبة في المجتمع، ذات حاجات ومطالب مختلفة

ومتعددة من حيث وضعهم بين التضمين والاستبعاد الاجتماعيين.

2ـ التضمين الاجتماعي (Social Inclusion)

التضمين الاجتماعي نقيض لمعنى ومفهوم الاستبعاد الاجتماعي، وهو يتقاطع في معناه السوسيولوجي مع مصطلح الاندماج الاجتماعي (Social integration)، الأكثر حضورا في الاستعمال مقارنة بالتضمين الاجتماعي، هذا الأخير يعني توفير بعض الحقوق لجميع الأفراد والجماعات والمجتمع، من ذلك مثلا العمل والسكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم والتدريب وغير ذلك. ويكتسي التضمين الاجتماعي مفهوم أخلاقي في جوهره، نابع ورافد في نفس الوقت لحقوق الانسان ومُكرس لها ومتقاطع مع أهدافها في عدم التمييز أو ممارسة العزل الاجتماعي لبعض الفئات أو شرائع اجتماعية بعينها عن سائر أفراد المجتمع، وهو ينتهي بمعناه إلى تكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة وغير المنقوصة والمستمرة للفرد أو الجماعة في المجتمع، ويتألف في تركيبته من عدة أبعاد تنطوي على معاني المشاركة في مجالات العمل والانتاج، والاستهلاك الحقيقي الذي تتطلع إليه الكثرة، والمشاركة في الاهتمام بالشأن العام والممارسة السياسية وكذا عمليات التفاعل الاجتماعي الكثيف وغيره (محسن، 1995)، ومعه يعني التضمين إجرائيا «التمكن من تحقيق الاستفادة من الموارد والحقوق والفرص، كم أنه يحيل إلى مجموعة العوامل التي تساعد على تحقيق المشاركة في الأنشطة المجتمعية وكذا القدرة على التفاعل الاجتماعي».

3ـ الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion)

الاستبعاد الاجتماعي هو عكس التضمين والاندماج (الزعبي 2013)، وهو مفهوم جديد تم تداوله حسب كل من جوليان لوغران (J. Le Grand) وتانيا بورتشارد (T. Burchardt) ودافيد بياشو (D. Piachaud) في السنوات الأخيرة فقط (سنة 1997) ببريطانيا وبعض دول العالم الغربية الأخرى، على الرغم من أن ظهوره الأول كان بأوروبا (Burchardt. T. Le Grand J., and Piachaud D, 2002), Muddiman) ، حيث استخدم أول مرة من قبل السوسيولوجيين الفرنسيين سنة 1970(Muddiman, and Others, 2000)، ليعرف طريقه إلى الخطاب السياسي والطبقة السياسية والاجتماعية بعد ذلك في فرنسا أولا ثم بقية أوروبا.

يرتبط الاستبعاد الاجتماعي من حيث المعنى والمفهوم في نسقه التعريفي كليا أو جزئيا بـ الاقصاء الاجتماعي والحرمان والتهميش واللامساواة والانقسام الاجتماعي وغيرها من المفاهيم، التي هي في نفس الوقت إحدى أبعاده، كما تعد عوامل كالفقر والهجرة وغيرها روافد ونتائج من نتائجه (Muddiman, and Others, 2000)).

عموما الاستبعاد هو "مصطلح مختصر لما يمكن أن يحدث عندما يكون الناس أو مناطق تعاني من مجموعة من المشاكل مثل البطالة، وضعف المهارات وانخفاض الدخل، وسوء السكن، وبيئات ترتفع بها معدلات الجريمة، وسوء الأوضاع الصحة والتفكك الأسري وغيره"(Jermyn H, September 2001)، وتبعا لذلك يبدو الاستبعاد الاجتماعي كمفهوم معقد ومتعدد الأبعاد وفي الحدوث، نتيجة ارتباطه بمشاكل مجتمعية مختلفة، فهو حسب هلين (Jermyn Helen) ليس مجرد حالة تُفسر ماديا من خلال مستوى الفقر والحرمان الماديين، بل إنه أكثر من ذلك من خلال التضييق مثلا أو حتى منع الناس ليصبحوا أعضاء كاملين في المجتمع ومندمجين فيه (Muddiman, and Others, 2000) وممارسة التمييز بينهم واللامساواة الاجتماعية والثقافية والرمزية والمرتبطة خصوصا بالعرق والجنس والإعاقة وغيرها Muddiman, and Others, 2000)) .

تربطه تعاريف أخرى لكل من دافي (Davi) وبيرن (Byrne)، بعدم قدرة الأفراد على الانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بسبب العنصرية والرأسمالية والنظام الأبوي واللاعدل في توزيع الثروات والموارد، وعدم تكافؤ الفرص للجميع، وغيرها من قبيل التمييز واللامساواة بتعبير لوفيتاس (Muddiman, and Others, 2000) (Levitas).

إذن، الاستبعاد الاجتماعي بناء لما سبق مفهوم متعدد الأبعاد، وهو لا يتعلق فقط بعدم وجود الموارد المادية، ولكن كذلك بمسائل أخرى من قبيل عدم كفاية المشاركة الاجتماعية وعدم القدرة على الاستمتاع بالخدمات التي تعتبر عادية من قبل بقية المجتمع (نادرة، 2010)، ومن ثمة فإنه يحيل إلى معنى أوسع من الفقر من قبيل عدم القدرة على المشاركة الفعالة من طرف الأفراد والجماعات في مختلف مجالات الحياة، وحدوث الاغتراب، والبعد عن تيار المجتمع وحتى الحرمان عند بعض الفئات داخل المجتمع.

VII ـ ميدان البحث

ميدان البحث هذه خصّ مدينتين بالغرب الجزائري هما:

1ـ مدينة تلمسان

تلمسان (ابن خلدون 2000) ولاية جزائرية تقع في أقصى الشمال الغربي للجزائر على الحدود مع المغرب، مساحتها تقارب 9017,69 كم^2، أما عدد ساكنتها فوصل حسب إحصاء سنة 2008 إلى 949135 نسمة (Andi، 2003) منهم أكثر 51% شباب بين سن 15 و44 سنة، و20% منهم بين سن 15 و24سنة (ONS).

تاريخيا، المدينة قديمة وحضارية تعود إلى فترات سابقة للميلاد (Abadie، 1994) مع بربر زناتة ثم الوجود الروماني (شرقي، 2013) بداية القرن 2م، إلى التاريخ الاسلامي والوجود التركي وبعده الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال.

الصورة الفوتوغرافية (1) لمدينة تلمسان.

الخريطة (1) ولاية تلمسان (Google Maps)

2ـ مدينة سيدي بلعباس

جغرافيا تقع مدينة سيدي بلعباس داخل السهول الغربية للجزائر ما بين وهران وعين تيموشنت شمالا، وتلمسان غربا والنعامة وسعيدة جنوبا ومعسكر شرقا، مساحتها الاجمالية كولاية تقدر بأكثر من 9150,63 كم^2، عدد سكانها وصل حسب إحصائيات 2008 إلى 654.000 نسمة، منهم 215.703 نسمة ببلدية سيدي بلعباس حسب إحصاء سنة 2009 (بلدية سيدي بلعباس، 2016).

خريطة رقم (2) لولاية سيدي بلعباس توضح موقع المدينة

صورة علوية رقم (4) لمدينة سيدي بلعباس

تاريخيا يعود تأسيس المدينة للفترة الكولونيالية وبالضبط سنة 1847 (MAGDELAINE et Ambiére, 1955)، أما أصول تسميتها فتعود إلى الولي سيدي بلعباس البوزيدي المدفون بترابها بين سنتي 1771 و1780 (D'eschavannes, 1952)، بالنسبة لتاريخها القديم فإنه يعود إلى مدينة تسالة البربرية، التي تأسست في حدود 132 ق.م (مكحلي، 2001)، مرورا إلى المرحلة الرومانية في حدود القرن 3م (منصوري، 2001)، ثم العثمانية، فالاستعمار الفرنسي بها، ثم الاستقلال، الذي أصبحت بموجبه سيدي بلعباس ولاية ضمن تراب الجمهورية.

VIII- معادلة الشباب، التضمين والاستبعاد بالجزائر بعد 2011

بداية عندما نتحدث عن هذه المعادلة، وجب استحضار أركانها كاملة، مع التأكيد أن ذلك يرتبط بنيويا في حدوث بنسق آخر هو التنمية، فهذه الأخيرة محدد سوسيو اقتصادي أساسي في التفاعل بين هذه الأركان، وتظل (التنمية) كمتغير السبب المباشر والدافع الأول سواء لفعل التضمين في حالة التنمية المخططة والعادلة في توزيع الحقوق والوجبات، أو العكس، حيث حالة الاستبعاد والتهميش والاقصاء تكون نتاجا طبيعيا للنسق المتأزم للتنمية.

عموما، إن مقاربة وضع الشباب من حيث التضمين والاستبعاد، دفعنا إلى تفكيك هذا المبحث على مطلبين، الأول سنتطرق فيه بشكل ماكرو- سوسيولوجي لعنصر الشباب والاصلاح السياسي بالجزائر، أما في المطلب الثاني فسنركز ميكرو سوسيولوجيا على الجانب الواقعي والميداني لوضع الشباب الجزائري من حيث التضمين والاستبعاد، وذلك بمدينتي تلمسان وسيدي بلعباس.

1ـ الشباب والاصلاح السياسي بالجزائر بعد 2011

بداية على المستوى العام، كان لإفرازات الحراك السياسي الذي عرفته البلدان العربية تواليا ومنها بالأخص الجارة تونس سنة 2011، أثره البارز في اتجاه السلطة السياسية بالجزائر وعلى رأسها إطلاق رئيس الجمهورية مبادرة سياسية استعجالية ترتكز على الحوار بين مختلف الأطراف والفاعلين، وهدفها ايجاد الحل للأزمة التي طفت إلى السطح بسبب هذا الحراك بالبلدان العربية، والذي امتد بداية شهر يناير من سنة 2011 إلى الجزائر، حيث عرفت العديد من المدن الجزائرية حركات احتجاجية عديدة لم يكن سببها الوحيد ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية (الزيت والسكر) فقط، وإنما كان ذلك نتاجا للاستياء العام الذي كان سائدا بالبلاد، خصوصا من

طرف الشباب بالمناطق الحضرية، الذي كان يعيش تهميشا وإقصاء متراكما ناتجا عن البطالة المستفحلة بسبب الركود والفساد المتفشيين في مختلف مؤسسات الدولة.

إذا، ورغم السيطرة السريعة على الحركات الاحتجاجية (أعمال الشغب)، ووصم السلطة للشباب المنتفض بالمراهقين والأطفال، الذين لا تتوفر فيهم شروط التمثيلية لعموم الشعب، وقابليتهم للتضليل والتوظيف والقصور عن التمييز، وهو خطاب تضليلي وتقليدي عادة ما تسوقه وتستغله السلطة لضرب مصداقية مختلف الاحتجاجات والمحتجين، إلا أنه ومع توسع نطاق الاحتجاج بالدول العربية، دفع ذلك جديا السلطة بالجزائر للبحث عن الحل خصوصا في ما يتعلق بحاجات الشباب وانتظاراتهم باعتبارهم الفئة الأكبر والأكثر حضورا بين بقية فئات المجتمع (عشور، 2013).

إذا، أدت الاصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية لنوع من الانفراج خصوصا فيما تعلق برفع حالة الطوارئ المستمرة منذ سنة 1992، وإطلاق سراح بعض الشباب المعتقل إبان فك الاحتجاجات، كما تم إحداث إصلاحات في العمل الاعلامي بفك بعض القيود والضوابط التي كانت تعيق حركيته، كما تم الاتجاه وبشكل استباقي إلى فتح مئات آلاف فرص الشغل وإنشاء مؤسسات مصغرة أملا في استتباب السلم الشبابي وتحقيق نوع من الأمن الاجتماعي، وكان للمخزون المالي الكبير الذي كانت تتوفر عليه البلاد سنة 2011 أثره في ذلك، يضاف إلى ذلك اتجاه السلطة في جانب آخر إلى توطيد دعائم ديمقراطية تمثيلية من خلال إطلاق عدد من الحريات (الصحافة، تكوين الجمعيات...) وكذا زيادة نسبة تمثيلية الشباب والمرأة في المجالس والأحزاب والبرلمان بغرفتيه.

رغم ما تحقق عن هذه الاصلاحات، إلا أنه ومع البعد الزمني اليوم عن 2011، وكذا نتائج الثورات التي حدثت بالبلدان العربية على مجتمعاتها من خلال ثورات مضادة سواء بمصر أو اليمن أو غيرها من البلدان الأخرى، وكذا التسيب الأمني بهذه البلدان، يضاف إلى كل هذا الأزمة الاقتصادية بالجزائر بعد 2015 بسبب انخفاض حاد للجباية البترولية، وكذا انحدار مستويات مخزونها المالي، كل هذا دفع بتراجع السلطة عن بعض إصلاحاتها غير المكتملة، ما أدى اليوم رغم مرور ما يقرب من 6 سنوات على بداية الاصلاحات إلى رهنها، والسير بالاتجاه العام ووضع الشباب بالأخص إلى نوع من التأزم.

2ـ واقع الشباب من حيث التضمين والاستبعاد بالجزائر بعد 2011

عكس الحاصل مع العديد من الدراسات، التي تهتم بشكل أساسي بمقاربة سياسة الدول في ما يتعلق بالمخصصات المالية وبرامج التنمية المادية والبشرية لهذه الفئة، فإننا سنحاول قلب الأمر وجعل الميدان وواقع هؤلاء الشباب يتحدث بصراحة عن وضعهم، ولأجل ذلك حصرنا هذا المطلب في عدد من الأبعاد الميدانية بعينها، التي خصت فئة الشباب ممن عايشوا فترة وتحولات سنة 2011، وكانوا فاعلين بشكل مباشر في هذه الأحداث والاحتجاجات، التي عرفتها الجزائر والمدينتين محل هذا البحث بصفة خاصة.

1.2 على مستوى التوظيف/الشغل

يُعدّ الشغل بأي مجتمع كان واحدا من أهم الأبعاد والمؤشرات الدالة بقوة على عمليات التضمين أو الاستبعاد، فتوفر فرص الشغل يعني أهمية ودور هذه المجتمعات والبلدان في تحقيق تنمية وإنتاج وضعيات اندماجية لشبابها، وعلى العكس فإن تفشي البطالة بينهم يحيل إلى فشل هذه السياسات، ويغذي بالمقابل الاستبعاد الاجتماعي للشباب، ما يسهم بدوره في تأجيج الشعور بالتهميش والاقصاء ويدفعهم ذلك بالمقابل إلى ممارسة الهجرة، التطرف، الانحراف وغيره (إمام، يونيو 2009).

فرغم بعض المحاولات الحكومية سواء قبل أحداث الربيع العربي 2011 أو بعده لحل مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل ومساعدة الشباب خصوصا بعد تأسيس المجلس الأعلى الخاص بهم بالجزائر، إلا أنه رغم ذلك تبقى النسبة الكبيرة من هؤلاء خاصة خلال هذه الفترة تعاني من وطأة البطالة، التي تبقى المشكلة المعقدة والمستعصية في حلّها.

بالنسبة لوضع الشباب مع الشغل، يظهر مع الشكل الأول أن 49% منهم (نصف العينة) عاطلين عن العمل، بينما 51% فقط من هؤلاء هم من الفئة الشغيلة، وهذا يعكس الوضعية الاقتصادية المتردية للعديد من الأفراد بالمدينتين نتيجة فشل منظومة التشغيل المعتمدة، وكذا التمثلات السلبية للعديد من الشباب الجزائري للعمل والبحث عنه، حيث يفضل بعضهم البطالة بحجة ضعف الأجر، وبالمقابل يتكل العديد منهم على دعم ومساعدات الدولة لهم وكان هذا واضحا بعد سنة 2011 لأجل شراء سلمهم الاجتماعي.

- السؤال الأول: هل تشتغل؟

المتغيرات	التكرار	النسبة
نعم	153	%51
لا	147	%49
المجموع	300	%100

الجدول (1) يبين نسب الشغل والبطالة بين أفراد العينة بالمدينتين

المتغيرات		نعم		لا		المجموع
الجنس	ذكر	103	%34,3	47	%15,7	150	%50
	أنثى	50	%16,7	100	%33,3	150	%50
	المجموع	153	%51	147	%49	300	%100

الجدول (2) يبين الوضعية الاقتصادية للمبحوثين حسب متغير الجنس

المصدر: عمل ميداني أنجزه الباحث سنة 2017

بالنسبة لمقارنة ذلك مع متغير الجنس، يظهر أن فئة الإناث هن أكثر بطالة مقارنة بفئة الذكور، فقد سجلنا نسبة 33,3% منهن لا يزاولن أي عمل، بينما لم يتعدّ ذلك نسبة 15,7% عند الذكور، ما يعكس أن نسب التشغيل هي أعلى بين الذكور منها عند الاناث، حيث نسبة من هن في وضعية شغل 16,7% بينما تعدى ذلك عند الذكور نسبة 34,3%، وهذا ما يعكس بدوره الخلل في الفرص المتاحة، حيث سمة اللاتكافؤ هي السمة المسيطرة على ميدان الشغل بالمدينتين، ما كرّس وضعا استبعادي وتهميشي لوضع الأنثى مع سوق العمل أكثر منه عن الوضع الاقتصادي للذكر، إضافة إلى التقاليد المحاصرة للمرأة وأدوارها بهذا النمط من المجتمعات، إذ إن العديد من المبحوثات هن متزوجات.

المتغيرات		يشتغل؟				
		نعم		لا		المجموع
المستوى التعليمي	بدون	6	%2	9	%3	15	%5
	تعليم قرآني	1	%0,3	2	%0,7	3	%1
	ابتدائي	7	%2,3	11	%3,7	18	%6
	متوسط	29	%9,7	30	%10	59	%19,7
	ثانوي	50	%16,7	45	%15	95	%31,7
	تعليم عالي	60	%20	50	%16,7	110	%36,7
المجموع		153	%51	147	%49	300	%100

الجدول (3) يبين علاقة متغير المستوى التعليمي بسوق الشغل بالمدينتين
المصدر: عمل ميداني أنجزته به سنة 2017

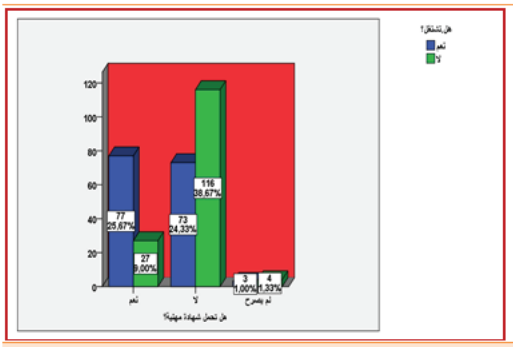

الشكل (1) يبين علاقة وضعية المبحوثين من الشغل بالشهادات والتدريب المهني

بالنسبة لعلاقة ذلك بمتغيري تعليم المبحوثين ومدى تحصيلهم تدريبا وتكوينا ومهارات، ينكشف من خلال الشكلين السابقين أنه كلما تردى مستوى التعليم كلما قلت فرص الشغل، في هذا السياق سجلنا فارقا ايجابيا بالنسبة لمن لهم مستوى جامعي من المبحوثين، حيث نسب من هم في وضعية شغل كانت أعلى عن من هم في وضعية بطالة عند بقية الفئات.

نفس الأمر ينطبق إلى حد ما في علاقة متغير الشغل بمستوى التدريب والمهارات والتكوين عند المبحوثين، في هذا السياق سجلنا فارقا ايجابيا بين الحاصلين على تدريب ومستوى تشغيلهم، وعلى العكس من ذلك كان الفارق سلبيا بين من لا يملكون تدريبا ومهارات ومستوى تشغيلهم، حيث سجلنا أكبر نسبة من العاطلين بين هذه الفئة، وهذا يعكس أهمية كلا من مستوى التعليم والمهارات والتدريب والتكوين، الذين يوفران مجالا إيجابيا للاندماج والتضمين في سوق العمل، وعلى العكس من ذلك يقلل ضعف مستوى التعليم والتدريب وعدم امتلاك نوع من المهارات في ولوج هذا السوق، ومن ثمة يحيل ذلك أكثر على البطالة.

بالنسبة للشغل تبعا لهوية رب العمل ونمطه، يتضح من خلال الشكلين التاليين ما يلي:

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائم وقار	88	%57,6
مؤقت بعقد	21	%13,73
عقد ما قبل التشغيل	24	%15,7
عمل متقطع	12	%7,84
آخر	8	%5,23
المجموع	153	%100

الجدول: (4) يبين نمط شغل المبحوثين بالمدينتين

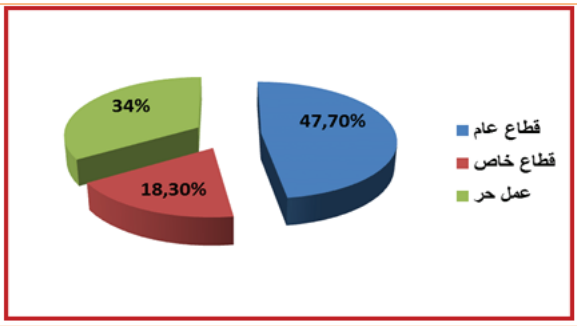

الشكل (2) يبين توزيع نسب التشغيل تبعا لهوية رب العمل بالمدينتين
المصدر: عمل ميداني أنجزه الباحث سنة 2017

نلاحظ أن الفئة النشطة تتوزع تبعا لوضعيتها في الشغل بين وظيفة وشغل قار ودائم، حيث بلغت نسبة هؤلاء حوالي 58%، بينما ما يقرب من نسبة 37,3% من هؤلاء ينشطون في نشاطات وأعمال متقطعة أو وبعقود مؤقتة وأيضا من خلال عقود ما قبل الشغل، وكذا عقود الإدماج التي استحدثت فقط بعد أحداث الربيع العربي وبعد الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر بداية سنة 2011 لامتصاص أفواج البطالين والجامعيون منهم بالأخص، وكان ذلك آلية لشراء سلمهم الاجتماعي والحد من احتجاجهم، بينما بالمقابل 5,3% تقريبا يعيشون على منح ومساعدات أسرية وعائلية.

بقراءة أخرى وبعد الجمع بين النسبتين الأخيرتين يتضح أن جزء مهم من هؤلاء (ما يقرب من 42,6%) من الشباب سواء منهم في وضعية شغل بعقد مؤقت أو شغل متقطع، وحتى بالنسبة للنساء والشباب الذي يُعال من طرف الأقارب، هم عرضة في أي لحظة لشبح البطالة والفقر، وتبعاتهما السوسيو- اقتصادية والنفسية خصوصا، ومعها يبرز دور السياسات التنموية وبرامج التشغيل القاصرة، والتي تغذي سلبيا إنتاج مزيد من عناصر الاستبعاد المهني والاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الشباب، ففي ظل هذا الوضع لا يبدو للعديد من هؤلاء من مخرج ومنفذ غير التعبير بأشكال وممارسات مختلفة عن وضعهم، من قبيل بعض مظاهر الاحتجاج، والهجرة والانحراف والعنف وغيره.

فيما يخص توزيع الفئة الشغيلة بين مختلف القطاعات، سجلنا في ذلك أن أكبر نسبة وهي 47,7% تشتغل بالقطاع العام، تأتي بعدها نسبة 34% ممن يمتهنون مهن حرة، ويحل أخيرا القطاع الخاص بنسبة 18,3%، وهذا يعكس بالنسبة للجزائر عجزا للقطاع الخاص في استقطاب اليد العاملة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، ما أسهم في نقص وظائف الشغل، يضاف لها عزوف العديد من الشباب عن الاشتغال ببعض المهن بالقطاع الخاص نظرا للمشاكل المتعلقة بضعف الأجر وعدم توفر التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتقاعد وبعض المزايا الأخرى التي تتوفر بالقطاع العام.

بالعموم يظهر أن ما يفوق 52,3% من المبحوثين المشتغلين بالقطاع الخاص وغير الرسمي، هم عرضة في أي لحظة لشبح البطالة، مع العلم أن هذه القطاعات غير مهيكلة بشكل دقيق وصارم، وتعرف العديد من التجاوزات، يضاف لها التمثلات السلبية للمبحوثين للقطاع الخاص خصوصا، كما أن القطاع غير الرسمي يبقى بدوره زئبقي ويتغير على الدوام صعودا ونزولا، ما يؤثر على الأوضاع المهنية والاجتماعية لمهنييه.

2ـ2 على مستوى حجم الدخل ومؤشراته

يمثل الدخل واحد من المؤشرات الدالة على حجم الاستبعاد أو التضمين الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، وهو ما أشار إليه كل من بوجام (Paugam, 1997) وإدواردز (Edwards) وفلاتلي (Flately, 1996) وهوارث (Howarth, 1998) وآخرون (هيلز ولوغران، 2007).

يعكس الشكل التالي العديد من النتائج، وقبل ذلك نسجل أنه بعد سنة 2011 تراجع تداول الدينار الجزائري حيث فقد اليوم ما يقرب من 25% من قيمته، فرغم بعض الزيادات في الأجور بمختلف القطاعات، إلا أن ذلك لم يعالج المشكلة، فارتفعت نسب التضخم وانخفض معها مستوى الدخل مع ارتفاع تكاليف الاستهلاك والمعيشة، وهو ما أثر سلبا على الأوضاع السوسيو- اقتصادية لفئة مهمة من الجزائريين، من ذوي الفئات الهشة بالخصوص.

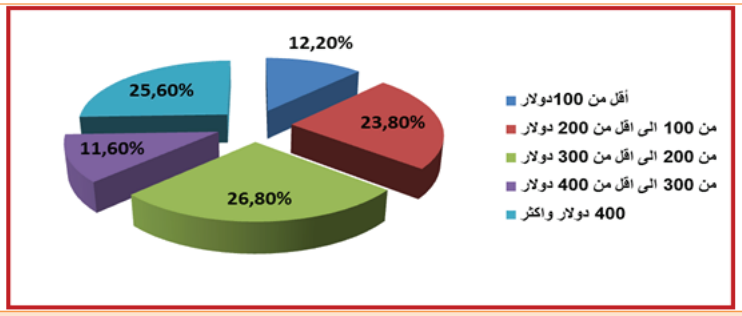

الشكل (3) حجم دخل الفردي شهريا بالمدينتين

المصدر: عمل ميداني أنجزه الباحث سنة 2017

- ميدانيا، في الجزائر لا يتعدى الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون مبلغ 18000 دينار أي أقل من 162$، بينما لا يتعدى الحد الأدنى لهذا الأجر في القطاع الخاص حاجز 15000 دينار، أي أقل من 137$، وعندما نقارب ذلك مع الجدول السابق أعلاه يتكشّف لنا أن ما يقرب نسبيا من 36% من النسب التي تخص الفئتين (الأقل من 100 إلى فئة الأقل من 200$) هي تحت عتبة هذا الحد، بينما نسبة 64% فقط من هؤلاء هم فوق الحد الأدنى للأجور.

- بالنسبة لعلاقة ذلك بمستوى وعتبة خط الفقر بالجزائر، والمحدد سلفا حسب البنك الدولي في 1.9$، حيث يقبع من تقل مداخيلهم اليومية عن ذلك تحت خطه (Banque mondiale, 2015) ، وبالعودة للجدول الأول يتضح أن 49% من المبحوثين

بالمدينتين ممن هم بدون دخل، تضاف لهم فئة الأقل من 100$التي صرح فيها ثلاثة أفراد بعدم تجاوز مداخيلهم لعتبة 50$، وتبعا لتحديدات البنك الدولي السابقة حول الحد الأدنى الشهري، الذي يضع صاحبه تحت عتبة خط الفقر، فإن إجمالي النسبة المحصلة لمن تقل مداخيلهم عن ذلك هي ما يقرب من 51%، في حين يصنف الباقي فوق عتبة الفقر، إذ بلغت نسبة هؤلاء 49% من المبحوثين.

- من ناحية أخرى تؤشر هذه النسب المحصلة سلفا على حجم الاستبعاد والفقر والحرمان الناجم على ارتفاع مستويات البطالة بين شباب المدينتين، وكذا معدل من هم تحت عتبة خط الفقر والفقر المدقع، مقارنة بالمعدل الوطني المصرح به بالجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الذي بلغت حسبه نسبة البطالة في الأوساط الحضرية مع موفى شهر سبتمبر 2015 حوالي 11,9% منها 10,7% للرجال و15,9% للنساء، بينما بلغت نسبة البطالة بين الشباب عمر 16 و24 سنة حوالي 30%(ONS).

- بالنسبة للفقر بالجزائر بعد 2011 فليس هناك أرقام رسمية تخص ذلك، غير أن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أكدت سنة 2015 أن نسبة 24% من أطياف وفئات الشعب الجزائري تئنّ تحت خط الفقر، أي أن حوالي 10 ملايين من الجزائريين منهم الشباب من الفئات العمرية بين 16-24 سنة غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة (الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان).

- إن مقارنة النسب المحصلة وطنيا مع النسب التي استخلصناها من دراستنا نجد أن وضعتي البطالة والفقر هما ظاهرتين تفوقان في نسبهما بهذين المدينتين ما هو معلن عليه وطنيا، حيث قدرت النسبة – كما هي محددة سلفا- بـ49 %من فئة الشباب ذكور وإناث هم في وضعية بطالة وليس لهم أي إعانة أو منح، يضاف لهم فئة من تقل مداخيلهم عن عتبة خط الفقر، حيث سجلنا نسبة 51% من المبحوثين بالمدينتين هم تحت عتبة خط الفقر، بل والفقر المدقع.

- أمام هذا الحال يبدو أن الوضع بات مقلقا، لأن الأمر تعدى بأضعاف مضاعفة حجم البطالة بالوسط الحضري المعلن عنه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والتي تخص كامل التراب الوطني، كما أن نسب الفقر المقدمة بدورها من طرف الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان لم تعد ذات معنى أمام حجمه المسجل بين شباب المدينتين.

- تعكس الأرقام المحصلة ميدانيا أولا: حجم الفجوة بين الحقيقة الميدانية للبحث والأرقام الرسمية المقدمة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وضع المدينتين هو أقل مأساوية من الناحية السوسيو-اقتصادية إذا ما قارناه مع المدن الأخرى، ورغم ذلك سجلنا كل هذه الأرقام التي خصت نسب البطالة والفقر الحضريين.

- إلى ما يؤشر ذلك؟ الجواب ببساطة يعكس وضع الشباب بهذين المدينتين والجزائر بعد 2011، فمن خلال مؤشر الدخل وبالعودة لحجم البطالة ووضعية الفقر، التي يعيشها الكثير من هؤلاء يتبين أن المدينتين بقدر ما وفرت بعض التضمين الاجتماعي والمهني لبعض الشباب، إلا أنها تبقى تنتج عناصر الاستبعاد والتهميش والحرمان للبعض الآخر في ظل مستويات الدخل المتدنية، وكذا نسب البطالة والفقر بين أفرادها، والذي يهدد وضع وطموحات الشباب ومستقبله، فرغم بعض الجهود الفوقية مع حركة الاحتجاجات سنة 2011 وبعدها، إلا أن الوضع السوسيو-اقتصادي يبقى يعرف نوعا من التأزم مع ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر بين شباب المدينتين.

3.2 مستويات الاستهلاك ومؤشراته

بدوره يعتبر الاستهلاك من أبرز الأبعاد والمؤشرات الدالة على عمليات الاستبعاد والتضمين الاجتماعيين، ولأجل ذلك وضعته كل من تانيا بورتشارد وجوليان لوغران ودافيد بياشو كواحد من أربعة أبعاد للمشاركة، وفي نفس الوقت عُدّ هذا البعد من النتائج التي يحصلها الأفراد بمقتضى حقوقهم الشخصية (هيلز ولوغران، 2007)، وهو يتلخص -حسبهم- في التمكن من شراء السلع والخدمات، كما أن المشاركة في ذلك تعتبر عندهم بالأمر الضروري لكل تضمين واندماج اجتماعيين، وإلا فإن نقص المشاركة في بعد الاستهلاك وغيره من الأبعاد الأخرى يؤدي حسبهم إلى احداث الاستبعاد الاجتماعي (تانيا وآخرون، 2007).

ميدانيا ولاختصار هذا البعد سنحاول أن نقارب بين الدخل الفردي ومستوى الاستهلاك، وذلك من خلال الجدول التالي:

الفئات	الدخل		الاستهلاك		الفرق
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	سلبي/إيجابي
أقل من 100 $	13	%4,3	09	3%	+ 1,3
من 100 إلى أقل من 200$	35	%11,7	37	12,3 %	- 0,6
من 200 إلى أقل من 300$	45	%15	76	25,3 %	- 10,3
من 300 إلى أقل من 400$	43	%14,3	62	20,7 %	- 6,4
أكثر من 400 $	130	%43,3	110	36,7 %	+ 6,6
لم يصرح بحجم الاستهلاك/ الدخل	34	%11,3	06	2 %	-----
المجموع	300	%100	300	%100	-----

الجدول (5) يبين الفرق بين حجم الدخل ومستوى الاستهلاك الأسري شهريا بالمدينتين

المصدر: عمل ميداني أنجزه الباحث سنة 2017

- بداية وجب التدقيق أن مقاربة هذا العنصر ستتم بين مجموع الدخل المحصّل للأفراد المشتغلين داخل الأسرة الواحدة وحجم استهلاكها الشهري، حيث سجلنا في هذا السياق نسبة 68% من مجموع أفراد العينة يشتغل في أسرهم من فرد إلى اثنين.

- عموما إن المميز من خلال هذا الشكل هو الفرق السالب بين مستويات الاستهلاك وحجم الدخل عند أغلب الفئات، وفقط وحدهما فئتي (أقل من 100$) التي سجلت فارق ايجابي ضئيل نسبته (+1,3%) وكذا فئة (أكثر من 400$) بفارق ايجابي قدره (+6,6%)، بينما أكبر فارق سلبي سجلناه هو (-10,3%) وخصّ الفئة الثالثة بين (200$ إلى أقل من 300$)، تليها الفئة الرابعة بين (300$ إلى أقل من 400$) التي سجلت بدورها فرقا سالبا بين قيم الدخل والاستهلاك وصل إلى نسبة (-6,4%)، وسجلت فئة بين (100$ وأقل من 200$) بدورها فرقا سالبا وصل إلى نسبة (-0,6%).

- على كل حال تبقى هذه الاستنتاجات مرهونة ايجابيا أو سلبيا بنسبة ما يقرب من 11,3% من المبحوثين، الذين لم يكشفوا عن حجم دخل أسرهم، إضافة إلى نسبة 2% ممن لم يصرحوا بحجم استهلاكهم، لعدم معرفة فعلية بحجمه أو امتناعا، لأن ذلك يعتبره البعض سرا لا يجب الافصاح عنه، وبسبب هذه النسبة للممتنعين تبقى الاستنتاجات ناقصة إلى حدّ نسبي.

- بالعموم تبقى النتائج المحصلة على هذا المستوى سالبة في معظمها، مما يعكس الوضعية السوسيو اقتصادية المتردية لمختلف المبحوثين وأسرهم مقارنة بين حجم دخلهم واستهلاكهم، رغم أن هناك بعضا من الأفراد والأسر من ذوي الدخل المرتفع، غير أنه بمقارنة ذلك بمستوى استهلاكها أصبح الوضع سالبا نتيجة الفرق بين القيمتين.

- إذا، وبسبب هذا الاختلال، تعرف حياة هذه الأسر صعوبات كبيرة في تحقيق التوازن بين إراداتها الشهرية ومستهلكاتها، هذا يساهم في إنتاج وضع هش يسير بالعديد من الأسر إلى الاستدانة بدلا لإمكانية الادخار، غير الممكنة في هذه الظروف عند العديد من المبحوثين، حيث سجلنا أن 61% من هؤلاء لا يتوفرون على مدخرات مادية، كما أن 57% من هؤلاء أقروا أن مداخيلهم غير كافية لسد حاجياتهم الاستهلاكية.

- أخيرا تتضح من خلال النتائج المستخلصة مجموعة من النتائج الكمية، التي تعكس جزءً من الاستبعاد الاجتماعي، الذي يمس فئة مهمة من الأفراد نتيجة الخلل بين قيم الدخل وقيم الاستهلاك، وعلى العكس من ذلك يبدو اندماج بعض الأفراد ومن خلالهم أسرهم في النسق الاستهلاكي للمدينة ضئيلا، مقارنة بحجم الأفراد الذين يعانون من اللاتوازن بين مداخيلهم ومخارجهم الاستهلاكية، فبسبب الغلاء المطرد للمعيشة في ظل مجتمع استهلاكي، وبسبب ضعف الأجور مقارنة بمختلف المتطلبات، تعاني الكثير من الأسر المبحوثين بالمدينتين من الاستبعاد، وبالتالي إن وضعها يبقى متأزما بعد 2011، عوضا عن الانفراج.

4.2 وضع السكن ومؤشراته

بداية يجب الاشارة إلى أن برنامج الرئيس في الجزائر تضمنت بناء مليوني سكن بعد سنة 2011، ورغم أن قدرا من ذلك قد تحقق في جانبه الاجتماعي بالأساس والموجه إلى مختلف الفئات الهشة ومنها الشباب، إلا أنه وبفعل البيروقراطية والفساد الاداري والتسييري، وضعف الشفافية في توزيعه على من يستحقه، حيث لم تتوفر البلاد على بطاقية وطنية للسكن إلا في السنوات الأخيرة، كل هذا أدى إلى اللاعدالة في استحقاقه، وهو ما كرّس نوعا من الاستبعاد لفئات اجتماعية ومنها الشباب باعتبارهم الفئة الغالبة بين فئات المجتمع الجزائري.

ميدانيا ولتقصي وضع السكن والحق فيه حاولنا تحديد نسب من يملكونه، في مقابل من لم تتوفر لهم فرص تملكه، مع تحديد وضعياتهم، حيث يبرز من خلال الشكل التالي ما يلي:

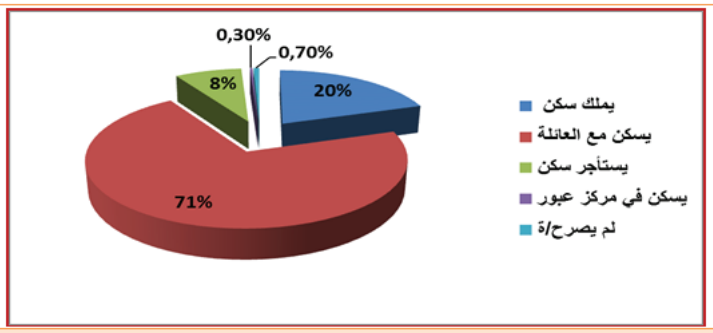

الشكل (4) ملكية ووضعية سكن المبحوثين بالمدينتين

المصدر: عمل ميداني أنجزه الباحث سنة 2017

بداية يتضح من الشكل3 أن من يملكون سكنا لا يتعدون نسبة 20 % من المبحوثين بالمدينتين، وأغلبهم من الفئة العمرية 34-41 سنة ومن الجنسين.

- بالنسبة للملاك الذكور والإناث غالبتهم من المتزوجين، وتفسير ذلك يمكن ردّه إلى عدّة عوامل منها الطابع الاجتماعي للأسرة الجزائرية، غير أن العامل الشائع والحقيقي في تقديرنا يتجلى في الصعوبة البالغة عند أغلب الأفراد في تحصيل سكن عبر آلية الشراء، نظرا لتفشي البطالة عند الكثير من الأفراد، وكذا ضعف الدخل عند من هم في وضعية شغل منهم.

- في هذا السياق وبالعودة للجدول الخاص بالدخل، نجد أن المتوسط التقريبي للدخل هو بين 200$ و300$، بمعنى أن متوسطه يمكن أن يقارب 250$، وإذا احتسبنا ثمن الشقة العمومية (بصيغة عدل) مكونة من ثلاث غرف، مفترضين أن أقل ثمن ممكن هو 25.000$ تقريبا، هذا يفوق 100 مرة متوسط دخل هؤلاء المبحوثين، ويتضاعف ذلك عن المرقين العقاريين الخواص.

- بالعموم يبقى السكن إلى جانب الهواجس السوسيو اقتصادية الأخرى أبرز انشغالات الشباب بالجزائر بعد 2011، في ظل قصور الآليات والسياسات المخصصة لذلك، رغم المخصصات المالية والبرامج والمؤسسات التي استحدثت للاهتمام بهذه الشريحة، إلا أنه ونتيجة الفساد والمحسوبية والرشوة والمحاباة المتفشية، هذا جعل العديد من الشباب ضحايا لذلك، ومعه لم يعد همّ العديد منهم سوى الهجرة، أو الغرق في الانحراف والجريمة والفقر الحضري.

- رغم أن الكثير من هؤلاء الشباب هم ضحايا لمنظومة الفساد والبيروقراطية، إلا أنه نقرّ بأن فئة أخرى من هؤلاء ورغم أنها استفادت من برامج وإعانات (أونساج مثلا) لكنها أفلست وباعت ما استفادت منه، وهي اليوم في وضعية الهارب من إرجاع الأموال للبنوك، وبالتالي فئة من هؤلاء الشباب تعيش اليوم على منح الدولة وهباتها ولا يهمها الأمر، هذا يجعل فئة من هؤلاء الشباب تستبعد نفسها من فرص التضمين والاندماج.

5.2 مستوى المشاركة الجمعوية، السياسية، الرياضية، الثقافية

يختلف الأمر مع بُعد المشاركة، حيث يعكس الشكلان التاليان العديد من النتائج سواء تلك التي تتعلق بالإقبال أو العزوف عن المشاركة، أو الأسباب الدافعة والمانعة للعديد من الشباب لعدم الانخراط في العمل الجمعوي والسياسي والرياضي والثقافي وغيره.

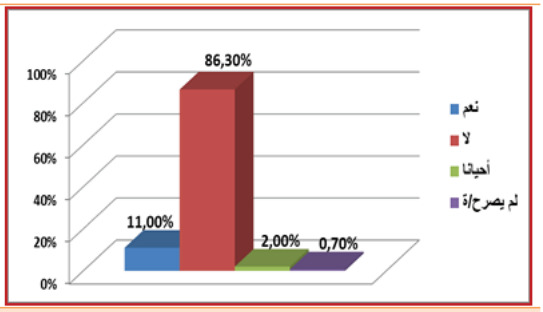

الشكل (5) يبين مدى مشاركة المبحوثين كأعضاء فاعلين في أي نشاط جمعوي أو ثقافي أو رياضي أو سياسي بالمدينتين

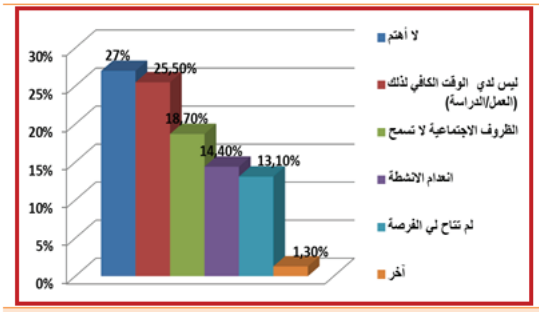

الشكل (6) يبين أسباب عزوف الشباب عن المشاركة بالمدينتين بعد 2011

المصدر: عمل ميداني أنجزناه سنة 2017

- يتضح من خلال الشكل 4 عزوف غالبية الشباب المبحوث عن المشاركة وبنسبة وصلت لـ 86.3%، بينما لم يتعدّ من هم مشاركين في المجتمع المدني أو التنظيمات الحزبية أو الرياضية أو الثقافية أو غيرها حاجز 11%، هذا يعكس الاستبعاد بشكليه الإرادي واللاإرادي، حيث فضل العديد من هؤلاء (ذكور وإناث) بحجج مختلفة العزوف عن ذلك، بينما برّر بعضهم أن عزوفهم هو ردة فعل طبيعية لحالة اليأس والتذمر والاحباط، الذي يشعرون به اتجاه أوضاعهم، التي لم تتحسن -حسبهم- رغم كل الأحداث والتغيرات سواء التي عرفتها الجزائر أو العالم العربي بعد 2011، وهو ما رسّخ قناعة عدم الثقة والعزوف عن العمل السياسي والجمعوي.

- عموما وبالعودة الدقيقة لتعبيرات ومواقف الشباب المبحوث يمكن حصر الأسباب المانعة والدافعة في نفس الوقت للعزوف وعدم المشاركة فيها لعدم اهتمام الشباب من خلال الشكل5 وبنسبة قاربت 27%، وهذا يعكس ما سبق الإشارة إليه، ومن ناحية أخرى يبرز معه الاستبعاد بنمطيه الإرادي من طرف بعض الشباب واللاإرادي الذي حرم بعضهم الآخر من فرص المشاركة.

- بالنسبة لبقية النسب الأخرى فقد عبّر الشباب المبحوث بنسبة وصلت إلى 19.3% عن عدم توفر الوقت الكافي لمثل هذه المشاركات، فيما اعتبر 18.7% من الشباب أن الظروف الاجتماعية لا تساعد على خوض تجارب المشاركة في المجتمع، كما أرجع 14.4% عدم مشاركته إلى انعدام الأنشطة، فيما 13.1% أرجعوا ذلك لعدم توفر فرص لذلك، أما بقية النسب فتعددت بين مانع ظروف الدراسة وكذا العمل، حيث حال ذلك دون المشاركة.

- غير أن ذلك يبقى غير دقيق وغير مبرر بشكل منطقي، ما يكرس تفاوتا بين من حرمتهم الظروف واستبعدتهم، ومن حرموا أنفسهم واستبعدوا أنفسهم من المشاركة، ولكن يبقى أنه وبسبب الفساد والبيروقراطية المتفشية في دواليب ومؤسسات الدولة، هذا زعزع الثقة وأدى إلى تآكلها تدريجيا، ما أثر سلبيا في عزوف الشباب عن المشاركة السياسية والجمعوية وغيرها، ومن ثمة أدى ذلك بدوره إلى استبعاد وتهميش فئة مهمة من هؤلاء.

3ـ مستويات الرضا ونوايا الهجرة وأسبابها عند الشباب

حاولنا استقصاء موقف الشباب المبحوث عن مدى رضاهم عن مسؤوليهم والسياسة التنموية التي تخصّهم خلال الفترة الممتدة بعد 2011 وإلى تاريخ إجراء هذا البحث سنة 2017، تبين بعد التفريغ وفي نسبة جامعة أن ما يقرب من 71.3% من المواقف والآراء عبرت عن عدم رضاها وعدم الرضا بالمرة عن مسؤولي مدينتهم، وعلى سياسات التنمية تجاه الشباب، فيما عبّر ما يقرب من ربع العينة، أي 23 % فقط عن رضاهم عن ذلك.

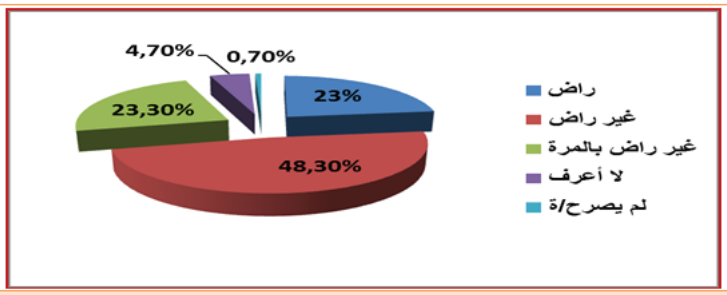

الشكل (7) يبين مدى رضى الشباب المبحوث عن المسؤولين وسياسة التنمية بالمدينتين بعد 2011

المصدر: عمل ميداني أنجزناه سنة 2017

بالنسبة لأهم الأسباب التي جعلت المبحوثين يعبرون عن عدم الرضا هي كالتالي:

- عدم تحمل المسؤولين لواجباتهم تجاه الشباب ومشاكلهم رغم حركة الاحتجاج التي يقومون بها من فترة إلى أخرى، بالإضافة إلى غياب فرص الشغل، بسبب ضعف سياسات التشغيل، المنتهجة بالأخص استعجاليا بعد سنة 2011، والتي لم تحقق حسب الشباب المبحوث الاستقرار المهني، باعتبار أن نسبة من هؤلاء يشتغلون أو اشتغلوا وفقا لعقود مؤقتة أو قصيرة المدى، والتي انتهت أو تنتهي في العادة بتسريحهم عوض ادماجهم مهنيا وبشكل دائم، كذلك شعور العديد من الشباب بالمدينتين بالتهميش والاقصاء من طرف المسؤولين رغم أن العديد من هؤلاء كانوا وقودا للحركات الاحتجاجية التي عرفتها المنطقة والجزائر سواء قبل 2011 أو بعدها.

- إضافة إلى ذلك أقر بعض الشباب الآخر بانتشار الفقر الحضري ومختلف الظواهر المرتبطة به، نتيجة تهميش لبعض الأحياء وساكنتها بالمدينتين.

- الأمر هذا اختلف مع نسبة من عبروا عن رضاهم، حيث أقر ما يقرب من ربع المبحوثون بوجود تحسن لسياسات التنمية والاهتمام بأوضاع الشباب، في الفترة التي أعقبت أحداث الربيع العربي، وكذا تزايد فرص الشغل التي باتت متوفرة –حسبهم– عن ذي قبل، حيث سارعت السلطة إلى توفير الكثير من مناصب العمل للشباب بعد سنة 2011، وكذا مساعدتهم في اطلاق مشاريع ذاتية ومؤسسات مصغرة.

في سياق متصل حاولنا قياس مدى رضى المبحوثين عن أوضاعهم السوسيو اقتصادية، فكانت النتائج مرة أخرى عاكسة لحجم نقمة الشباب عن أوضاعهم، حيث عبّر 58% من هؤلاء عن عدم الرضا وعدم الرضا التام عن أوضاعهم، توزعت هذه النسبة بين ما يقرب من 29.7% من إجمالي النسبة العامة بعدم الرضا، بينما أكد ما يقرب من 28.3% عن عدم الرضا بالمرة، الأمر يختلف لحد ما مع فئة الراضين والراضين تماما، حيث سجلنا اقرار نسبة 25.3% من الشباب المبحوث بذلك، فيما نسبة 16.3% من هؤلاء عبروا عن رضاهم نوعا ما عن أوضاعهم السوسيو- اقتصادية بالمدينتين.

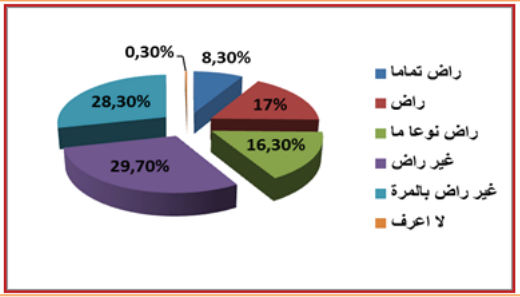

الشكل (8) يبين مدى رضى الشباب المبحوث عن وضعهم السوسيو اقتصادي بالمدينتين بعد 2011

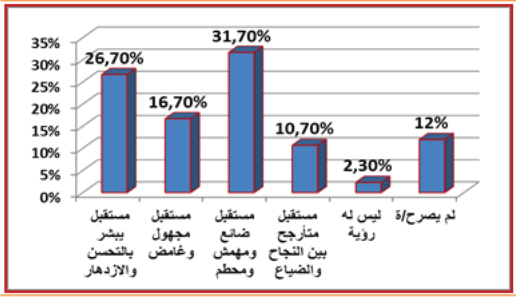

الشكل (9) يبين تطلعات وآمال الشباب بالمدينتين بعد 2011

المصدر: عمل ميداني أنجزته سنة 2017

برّر معظم الشباب مواقفهم هذه بمجموعة الأسباب والعوامل التي تستمر إلى اليوم أهمها:

- غياب فرص الشغل، والظروف المزرية والقاسية للعديد من الشباب، وكذا تزايد الشعور بالتهميش والاقصاء والاستبعاد عندهم، إضافة لنقص المرافق التي يمكن أن تساهم في اندماجهم والتخفيف من وطأة أوضاعهم.

غير أن هذا الشعور يختلف مع بعض ممن عبروا عن رضاهم ورضاهم نوعا ما عن أوضاعهم السوسيو اقتصادية، حيث اعتبر هؤلاء أن هناك نوع من التحسن الطفيف لأوضاع الشباب عن ذي قبل، بالإضافة إلى تزايد مستوى التفاؤل عند بعض هؤلاء بمستقبل الشباب بالمدينتين والجزائر عموما.

في هذا السياق عبر(الشكل8) ما يزيد عن 31.7% من الشباب عن أن مستقبلهم ضائع ومهمش، وأضاف 16.7% أن مستقبلهم يبدو مجهولا وغامضا بالجزائر، وفقط ما يفوق قليلا ربع العينة أي 26.7% من مجموع المبحوثين أجابوا بأن مستقبله يبشر بالتحسن والازدهار.

إن قراءة لهذه النسب تعكس لنا وضع الشباب بالمدينتين، الذين عبر غالبيتهم عن ضيق الأفق وانحصار التطلعات إلى المستقبل بعد 2011، ما أسهم حسبهم في تنامي آمال الهجرة سواء بالداخل أو الخارج، وكذا انتشار الكثير من المظاهر الاجتماعية كالانحراف والعنف والفقر والادمان والانتحار وغيره بين أوساط هؤلاء، فقد أكّد 76.3% بانتشار تناول المخدرات بين الشباب بالمدينتين، كما أقرّ 42.3% من مجموع المبحوثين بسماعهم أو معايشتهم لحالات انتحار بأحيائهم، وهذا يعكس حالة التذمر والسخط وعدم الثقة تجاه مختلف السياسات الفاشلة في نظرهم والهاضمة لحقوقهم.

لتوضيح الأمر أكثر اخترنا عنصر الهجرة، الذي حاولنا أن نجّس من خلاله رأي ومواقف الشباب المبحوث منه، وبعد التفكير تم تحصيل النتائج الكمية التالية:

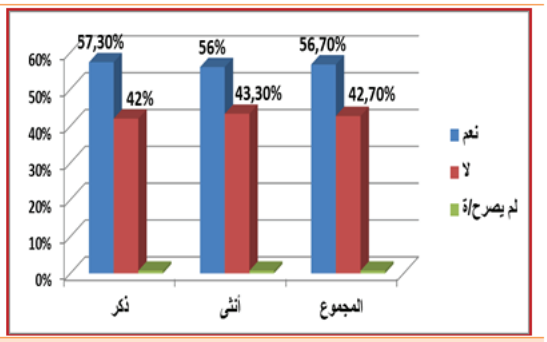

الشكل (10) يبين نوايا الهجرة عند الشباب المبحوث حسب متغير الجنس

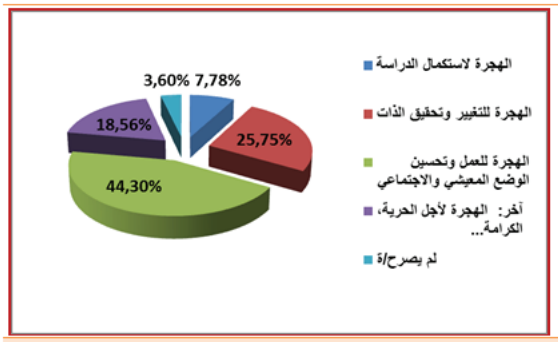

الشكل (11) يبين أسباب ودوافع استعداد الشباب للهجرة الخارجية وأهدافهم منها

المصدر: عمل ميداني أنجزناه سنة 2017

يتضح من خلال الشكل9 أن نسبة مهمة من الشباب المبحوث تفكر جديا في الهجرة الخارجية، حيث سجلنا في هذا السياق أن 56.7% من المبحوثين أبدوا عن استعدادهم الجدي للهجرة خارج الوطن وبكل الوسائل في حال توفر ذلك، غير أن هذا الأمر وإن لم يختلف كثيرا في المقارنة بين الجنسين، غير أن الأوضاع الاجتماعية والعائلية أثرت في ذلك، حيث وجدنا أن فئة العزاب (ذكور وإناث) هم أكثر استعدادا ذهنيا وفيزيقيا لخوض تجربة الهجرة، وبالمقابل فئة المتزوجين من الجنسين ليس لهم استعداد للهجرة.

وبالعموم وإن تقاربت النسب إلا أن أسباب ودوافع مختلفة، دفعت بهؤلاء الشباب للتعبير عن استعدادهم للهجرة من رفضها، يتجلى ذلك أكثر من خلال الشكل 10:

- يبرز أن العامل السوسيو اقتصادي دافع وهدف أساسي متوخى من هذه الهجرة وبنسبة أكثر من 44.3%، فبسبب الظروف المهنية والاجتماعية والاقتصادية، التي سبق تفصيلها في المطلب السابق، يتأكد أن هذا العامل أسهم في تغذية دافعية وتفكير الشباب واستعداد نسبة مهمة منهم للهجرة.

- نسبة مهمة أخرى قدرت بـ (25.75%) اعتبرت أن الدافعية للتغيير بمختلف أشكالها وجوانبها تعود للعامل الذاتي الذي يدفعهم للتفكير والاستعداد للهجرة، في ظل ستاتيكية أوضاعهم بل ونكوصها نحو مزيد من التأزم وغياب أي أفق مستقبلي قريب أو منظور.

- قدرت نسبة أخرى بما يقرب من 18.6% أجابت إجابات مختلفة، ولكن يبقى أهم ما سجلناه هو بحث بعض الشباب عن ما عبروا عنها بالحرية بمعناها الشامل والرامز لمعاناتهم من التضييق والتقييد، الذي يشعرون ويعيشونه داخل الجزائر، كما عبر آخرون ببلاغة القول أنهم يبحثون عن الكرامة والتقدير «الشعور أننا بنوا آدم»، وهذا يعكس واقع حال هؤلاء المستبعدين، الذي لم ينتج إلا مزيدا من عناصر الحرمان والظلم واللامساواة في الفرص، وبالتالي يبقى كل ذلك دافعا أساسيا للهجرة من الوطن عوضا عن العيش في غربته حسب هؤلاء.

- استكمال الدراسة كان العامل الرابع في ترتيبه، حيث ما يقرب من 8% أجابوا بذلك، فالدراسة بالخارج تفتح لهم آفاق تحقيق الآمال والتطلعات والاندماج، الذي لم يجدوه في الأنظمة التعليمية وسوق الشغل بالجزائر.

IX. خلاصات واستنتاجات

- في نهاية هذا العمل تكشفت لنا عدد من الخلاصات والاستنتاجات، التي عكست لنا جانبا من واقع الشباب ووضعه بين التضمين أو الاستبعاد الاجتماعي.

- تسجيل العديد من الفوارق والاختلالات في التنمية ومظاهر اللامساواة المجالية بين العديد من الأحياء بالمدينتين، وبين المركز والأطراف، وهو ما عكس تفشي مظاهر الاستبعاد والتهميش والاقصاء.

- تعاني غالبية الشباب المبحوث وبنسب متفاوتة من ظواهر الاستبعاد والاقصاء والتهميش، وهذا بسبب الفرص غير المتكافئة وكذا اللامساواة وحتى مظاهر الحرمان المتفشية بين العديد منهم وكذا ببعض مجالات هذه الدراسة.

- بالنسبة لاستنتاجاتنا الخاصة بمختلف الأبعاد بدا لنا في بُعد الشغل، أنه ورغم تسجيلنا لنسبة تعدت نصف الشباب المبحوث ممن توفرت لهم فرص الاندماج والتضمين المهني، إلا أن نسبة مهمة من هؤلاء تعاني من الاستبعاد الاجتماعي في جانبه المهني، وقد اتخذ ذلك طابعين للاستبعاد إرادي ولا إرادي.

- في بُعد الدخل والاستهلاك سجلنا وجود نوع من الاستبعاد ارتبط بالأساس بتلك بالحالات التي تعاني من ضعف الدخل، أو تلك العاطلة عن العمل، حيث نسبة مهمة من هؤلاء تقبع تحت خط الفقر، وإن كان هذا لا يعني الاستبعاد، إلا أنه يمكن أن يكون نتيجة أو سببا له، بالمقابل سجلنا وجود فئة بين هؤلاء الشباب ممن تمكنت من تحقيق التضمين والاندماج بفضل مداخيلها واندماجها في النسق الاستهلاكي بالمدينة.

- على مستوى بُعد السكن فإن النسبة الغالبة من الشباب تعاني جانبا من الاستبعاد في هذا المجال، أما بخصوص المشاركة السياسية والجمعوية فقد سجلنا نوع من الاستبعاد، حيث اختار الكثير من الشباب بشكل إرادي أو لا إرادي عدم المشاركة، ففي ظل انعدام الثقة والتهميش، الذي يعاني منه الكثير منهم، وفي ظل تمثلات يقدمها هؤلاء الشباب عن نفسهم باعتبارهم الفئة المستبعدة والمهمشة والمحرومة، كل هذا غذى عندهم عدم المشاركة والعزوف عنها.

- بعد تحديد مختلف الخلاصات والاستنتاجات تبعا لأبعاد التضمين والاستبعاد، ننتهي في هذه الخلاصة الأخيرة إلى التأكيد على أن واقع الشباب بالمدينتين يعرف نوعين من الاستبعاد الاجتماعي أحدهما إرادي ارتبط في حدوثه بحالات لمبحوثين اختاروا عدم المشاركة الطوعية، وبالتالي لم تكن للسلطة أو سياسة المدينة مسؤولية في ذلك، بينما أغلبية المبحوثين يعيشون في ظل وضع استبعاد لاإرادي- جبري بسبب ضعف آليات التنمية وسياسة المدينة في ادماج وتضمين هذه الفئة وأحيائها، وبالتالي فإن ذلك يحمّلها مسؤولية الوضع وانتكاساته.

- ضاعف هذا الوضع من شعور الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر استبعادا ومن ثمة اقصاء وحرمانا وتهميشا، ما ولّد وغذى نقمة على أوضاعهم، وأسهم بشكل عكسي في انتشار الكثير من الظواهر السلبية والمرضية بالمجالات الحضرية للمدينتين، من قبيل العنف والاجرام والفقر والادمان والانتحار، وهذا كان نتيجة لانسداد الأفق في وجه العديد من هؤلاء الشباب.

- في سياق انتشار مظاهر عدم الرضا بين هؤلاء الشباب عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية خصوصا، دفع هذا الوضع العديد منهم إلى التفكير في الهجرة، باعتبارها الآلية التي يمكنهم من خلالها التخلص من مظاهر الاستبعاد والتهميش والحرمان واللامساواة، التي يعيشونها بأحيائهم وأوطانهم.

- تعددت الأسباب والعوامل الدافعة لهؤلاء الشباب للهجرة، لكن يبقى العامل السوسيو اقتصادي أولا وعنصر ما عبر عنه بالكرامة وتحقيق الذات والتقدير والحرية والانسانية ثانيا، أبرز هذه العوامل التي تدفع الشباب إلى ذلك، في ظل شعورهم بالاستبعاد والاقصاء والتهميش.

- بالعموم يتجلى من خلال هذا أن هناك رابط سببي وثيق بين زيادة حجم الاستبعاد ونقص التضمين والاندماج وتزايد التفكير في تنفيذ والاقبال على ممارسة الهجرة، وعلى العكس من ذلك أفضى ازدياد التضمين والاندماج عند الشباب إلى تقلص هواجس المستقبل وقلة التفكير والاقبال على الهجرة.

- في النهاية لا يمكن أن نحمل السياسات العامة وحدها مسؤولية التضمين أو الاستبعاد باعتبار أن العديد من الشباب يتحملون بدورهم مسؤولية العديد من مظاهر الاستبعاد أو التضمين الاجتماعي خصوصا في جانبه الإرادي.

في الأخير عكست نتائج هذا العمل أن نسب وحجم الاستبعاد الاجتماعي بين الشباب هو أكبر في حجمه وشكله عن الاندماج والتضمين، في ظل اختلالات وفوارق اجتماعية ومجالية واقتصادية لا تزال تعانيها مدننا ومن خلالها شبابنا، فرغم تبني الجزائر لبرامج ومخططات وسياسات عديدة، إلا أنها فشلت في معظمها في ايجاد الحلول الناجعة لدمج الشباب في عملية التنمية، وعلى العكس من ذلك نجحت هذه السياسات في ايجاد توليفة ناجعة للفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء التسيير، الشيء الذي جعلها أوطانا طاردة ومنتجة للكثير من مظاهر الاستبعاد والتهميش والاقصاء بدل التضمين والاندماج الذي يبقى محل بحث وفقدان عند هؤلاء الشباب.

X- البيبليوغرافية المعتمدة

1- المراجع العربية

1- ابن خلدون. ع. ر، (2000)، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة زكّار سهيل، الجزء السابع، بيروت، دار الفكر، ص 104-105.

2- أشويطر. ع. ح، (2009-2010)، التعمير بالمغرب خلال فترة الحماية "تجربة ميشيل إيكوشار نموذجا"، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه في الآداب، تخصص الديموغرافيا التاريخية، وجدة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول- السنة الجامعية.

3- إمام. م، (2009/6)، "هجرة الشباب الدولية والتنمية: الفرص والتحديات"، الموقع الإلكتروني:

css.escwa.org.lb/SD/1017/ALOpaper.doc، ص8.

4- بحير. س، "التوجيه النفسي والتأهيل المهني للشباب المغرب"، من الكتاب الجماعي: الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين، تنسيق مبارك ربيع، ط1، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 59، ص 135-136.

5- بريان. ب، (أكتوبر 2007)، "الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل"، من الكتاب الجماعي الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ت. الجوهري محمد، الكويت، عالم المعرفة، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 344، ص 55.

6- بلدية سيدي بلعباس، (2016)، الدليل التعريفي، ص 01.

7- حدية. م، (1996)، "تطلعات الشباب بين الواقع وآليات التحقيق"، من الكتاب الجماعي: الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين، تنسيق مبارك ربيع، ط1، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 59، ص -27 ص 29.

8- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، الموقع الإلكتروني، http://www.ons.dz.

9- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، الموقع الإلكتروني التالي: www.ons.dz/IMG/pdf/pop3_national.pdf، ص 03.

12- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، موقع www.la-laddh.org.

13- الزعبي. ع. ز، (2013)، "أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان النامية"، من مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 05/ مارس/ 2013، جامعة بسكرة، إصدار كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ص -20 21.

14- تانيا. ب وآخرون، "درجات الاستبعاد...تطوير مقياس دينامي متعدد الأبعاد"، من الكتاب الجماعي الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ت. الجوهري محمد، الكويت، عالم المعرفة، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 344، ص 71.

15- الشاذلي. ط، (1993)، "الهجرة والتحضر في تونس"، من الكتاب الجماعي: الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس، تونس، دار سراس للنشر.

16- شرقي. ر، (2013)، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م، تلمسان، نشر دار ابن خلدون، ص 13.

17- غريب. ع. ك، "أي نموذج للتوافق لدى الشباب المغربي"، من الكتاب الجماعي: الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين، تنسيق مبارك ربيع، ط1، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 59، ص -123 ص 125.

18- عاشور طارق، (2013)، "الاصلاح السياسي العربي بعد 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، من الكتاب الجماعي: المغرب العربي: ثقل المواريث ونداء المستقبل، تحرير وتقديم بلقزيز عبد الإله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص 190-195.

20- محسن. م، (1995)، "الشباب وإشكالية الاندماج الاجتماعي (مقاربة سوسيولوجية)"، من الكتاب الجماعي: الشباب ومشكلات الاندماج، تنسيق الداشمي عبد السلام وحدية مصطفى، ط1، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 49، ص 21، ص 26.

21- مكحلي محمد، (2001)، "الولي الصالح سيدي بلعباس البوزيدي وعلاقته بتأسيس المدينة"، ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول "تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954، والمنعقد بتاريخ 12 و13 نوفمبر 2001م، سيدي بلعباس، نشر مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 65.

22- منصوري خديجة، (2001)، "سيدي بلعباس ابان الاحتلال الروماني"، ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول "تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954، والمنعقد بتاريخ 12 و13 نوفمبر 2001م، سيدي بلعباس، نشر مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 16.

23- هيلز. ج ولوغران. ج، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، من الكتاب الجماعي الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ت. الجوهري محمد، الكويت، عالم المعرفة، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 344، ص 30، ص 38، ص 54، ص 69.

2- المراجع الأجنبية

(24)- ABADIE. L.)1994 (.Tlemcen en passé. , Nice, France. Edition Jacques Grandini. P 07

(26) – Beall. Jo. (April 2002). Globalization and social exclusion in cities: framing the debate with lessons from Africa and Asia. Environment& Urbanization Vol 14 No 1. pp 43- 45. 50-51.

(27)- BEKKAR R. (1996). « BOUDGHENE : La Citadinité Contestée D'un Quartier De TLEMCEN. La Citadinité et Questions ». TOURS. Ouvrage publié sous la responsabilité scientifique de MICHEL LUSSAULT et PIERRE SIGNOLES. Collection Sciences de la Ville № 13 Fascicule de Recherches № 29 d'URBAMA . site internet : http://www.artscouncil.org.uk/publication_archive/arts-and-social-exclusion-a-review-prepared-for-the-arts-council-of-england/. p 116.

(28)- Burchardt T., Le Grand. J. and Piachaud. D. (2002). 'Introduction'. in Hills. Oxford. eds Understanding Social Exclusion. Oxford University Press. pp 1-12.

(29)- D'eschavannes. M. J. (1952). Revue de l'Orient de l'Algérie et des colonies. Paris. Bulletin et actes de la société orientale Algérienne et coloniale de France. tome douzième. p 254.

(30)- Dominique V. (Sept 2003). SOUFFRANCE PSYCHIQUE ET EXCLUSION SOCIALE Rapport du groupe de travail. Secrétariat d'Etat à la lutte contre la Précarité et l'Exclusion auprès du Ministre des Affaires Sociales. du Travail et de la Solidarité. France. . pp 14-15.

(31)- Jermyn. H. (September 2001). The Arts and Social Exclusion: a review prepared for the Arts Council of England. . Web site: http://www.artscouncil.org.uk/publication_archive/arts-and-social-exclusion-a-review-prepared-for-the-arts-council-of-england/. Visit the site on 20/10 /2015. p 02.

(32)- Le Grand J. (December 2003). Individual Choice and Social Exclusion. Centre for Analysis of Social Exclusion. London School of Economics Houghton Street. pp 01- 02.

(33)- MAGDELAINE. P & FRANCIS. A. (1955). les Guides bleu (ALGERIE-TUNISIE). Paris. Libraire HACHETTE. p236.

(34)- Muddiman. D. (2000). Theories of social exclusion and the public library. In: Open to All? : The Public Library and Social Exclusion. London: Resource: The Council for Museums. Archives and Libraries. pp. 1-15. [Book chapter]. Web Site: http://eprints.rclis.org/7118/ Visit the site on 5/01 /2016 . pp. 1-15.

(35)- Muddiman. D and others. (2000). open to All? The Public Library and Social Exclusion. Volume One: Overview and Conclusions. Library and Information Commission Research Report 84. Resource: The Council for Museums. Archives and Libraries. pp VIII. 02- 05.

(38)- Sally. S and Mildred. E. Warner. (October 2010) Social Inclusion or Market Competitiveness? A Comparison of Rural Development Policies in the European Union and the United States. Oxford. Social Policy & Administration. Vol. 44. No. 5. pp 576- 577.

(39)- VERSINI. D. (Septembre 2003). SOUFFRANCE PSYCHIQUE ET EXCLUSION SOCIALE Rapport du groupe de travail. France. Secrétariat d'Etat à la lutte contre la Précarité et l'Exclusion auprès du Ministre des Affaires Sociales. du Travail et de la Solidarité.

(40)- Wilaya de Tlemcen. (2013). ANDI (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار). site internet : www.andi.dz/. p09